مؤسسة حقوقية تفتح تحقيقاً بواقعة إهانة الشرطة الفرنسية لـ 151 طالبا

توقيف العشرات في فرنسا على خلفية احتجاجات «السترات الصفراء»

جانب من الاحتجاجات أمام قوس النصر

- السلطات الفرنسية تنشر نحو 89 ألف شرطي في مختلف أنحاء البلاد
- الدرك الفرنسي: التدابير المتخذة لمواجهة الاحتجاجات «غير مسبوقة»

اعلنت الشرطة الفرنسية امس السبت توقيف نحو 300 شخص قبيل انطلاق احتجاجات (السترات الصفراء).

وناشدت السلطات الفرنسية مجددا المواطنين التحلي "بالروح الجمهورية" وسط توقعات بأعمال عنف اثناء تظاهرات (السترات الصفراء).

ووصف الدرك الفرنسي التدابير المتخذة لمواجهة الاحتجاجات بأنها "استثنائية وغير مسبوقة" حيث تم نشر 89 ألف شرطي وآليات مصفحة في جميع انحاء فرنسا ثمانية آلاف منهم في باريس.

وفرضت السلطات المحلية قيودا على حركة السير واغلقت عددا من محطات المترو كما حولت مسار العديد من الحافلات.

كما اغلقت السلطات عددا من المناطق السياحية الحساسة مثل متحف اللوفر وحديقة التويلري ومتحف اورسيه وبرج ايفل والمتاجر الكبرى بشكل استثنائي اليوم تحسبا للاحتجاجات.

وكانت وزارة الداخلية الفرنسية اعلنت اول امس الجمعة "ولادة وحش خرج عن السيطرة" في الاسابيع الماضية.

وتفجرت انتفاضة (السترات الصفراء) في 17 نوفمبر الماضي في تحد هائل لقرار الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون زيادة الضرائب على المحروقات والذي تراجع عنه قبل يومين.

واستمرت الاحتجاجات بشكل اسبوعي وتحولت الى اعمال شغب في قلب باريس واسفرت عن خسائر كبيرة.

أعلنت مؤسسة (المدافع عن الحقوق) في فرنسا فتح تحقيق رسمي في واقعة إهانة الشرطة ل 151 طالب ثانوية شاركوا في احتجاجات ضد إصلاحات حكومية في نظام التعليم.

وقالت المؤسسة الدستورية المستقلة في بيان ان التحقيق سيبحث ظروف توقيف طلاب إحدى المدارس الثانوية بمدينة مانت لا جولي شمال غربي باريس.

واثارت مقاطع فيديو انتشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي تظهر طلابا جاثين على ركبهم وأياديهم خلف ظهورهم غضب الشارع المحلي. وكانت الشرطة الفرنسية اعتقلت امس الخميس نحو 151 طالبا تظاهروا في إحدى ضواحي باريس اعتراضا على غلاء الأسعار وغلاء الإيجارات وتجاهل الحكومة لمطالبهم.

ونشرت فرنسا يوم امس السبت آلاف قوات الأمن للتأهب لتجدد أعمال شغب متظاهري "السترات الصفراء" في العاصمة باريس ومدن أخرى في مواجهة بشأن ارتفاع تكاليف المعيشة للأسبوع الرابع.

وتم إغلاق برج إيفل والمعالم السياحية الأخرى والمتاجر لتجنب أعمال النهب وتمت إزالة مقاعد الشوارع لتجنب استخدام القضبان المعدنية كمقذوفات.

ونشرت السلطات نحو 89 ألف شرطي في مختلف أنحاء البلاد.

ومن بين هؤلاء، انتشر حوالي ثمانية آلاف في باريس لتجنب تكرار أحداث الفوضى التي وقعت يوم السبت الماضي عندما قام مثيرو الشغب بإضرام النار في السيارات ونهب المحلات التجارية في شارع الشانزليزيه الشهير وتشويه قوس النصر برسم جرافيتي يستهدف الرئيس إيمانويل ماكرون.

واندلعت الاحتجاجات في نوفمبر تشرين الثاني بسبب الضغط على ميزانيات الأسر بضرائب الوقود.

ومنذ ذلك الحين تحولت المظاهرات إلى تمرد واسع شابه العنف في بعض الأحيان. ولا يوجد زعيم رسمي لحركة الاحتجاج مما يجعل من الصعب التعامل معها.

وتقول السلطات إن الاحتجاجات اختطفتها عناصر يمينية متطرفة وعناصر فوضوية تصر على العنف وتثير الاضطرابات الاجتماعية في تحد مباشر لماكرون وقوات الأمن.

ومع ذلك، اضطر ماكرون (40 عاما) للقيام بأول تنازل كبير في رئاسته بالتخلي عن ضريبة الوقود. وتراجعت شعبية ماكرون في استطلاعات الرأي.

ورغم هذا التنازل، تواصل حركة "السترات الصفراء" المطالبة بتنازلات أكثر من الحكومة بما في ذلك خفض الضرائب وزيادة الرواتب وخفض تكاليف الطاقة وحتى استقالة ماكرون.

ولم يتحدث ماكرون علانية منذ أن أدان اضطرابات يوم السبت الماضي أثناء قمة مجموعة العشرين في الأرجنتين لكن مكتبه قال إنه سيلقي كلمة للأمة في مطلع الأسبوع.

وهذه أكبر أزمة تواجه ماكرون منذ انتخابه قبل 18 شهرا وقد وترك لرئيس الوزراء إدوار فيليب التعامل مع الاضطرابات وتقديم تنازلات.

لكنه يتعرض لضغوط للتحدث بينما تحاول إدارته استعادة زمام المبادرة بعد ثلاثة أسابيع من الاضطرابات الأسوأ في فرنسا منذ أعمال الشغب الطلابية عام 1968.

بريطانيا: لا دلائل على تورط المعارضة السورية في تنفيذ هجوم كيماوي

روسيا تتهم واشنطن بإعاقة التحقيق بشأن استخدام المواد السامة

- أنقرة تدعو أميركا الى إنهاء علاقتها مع وحدات الحماية الشعبية
- الولايات المتحدة تنفي قيام المعارضة السورية بشن هجوم بالكلور في حلب

اتهمت روسيا واشنطن بإعاقة التحقيق في حادث استخدام مواد سامة بقصف أحياء في مدينة حلب الشهر الماضي.

ووصفت وزارة الخارجية الروسية في بيا "الاتهامات التي وجهتها واشنطن الى دمشق وموسكو باختلاق حادث استخدام المواد السامة في حلب من قبل المسلحين بأنها محاولة فظة للضغط على منظمة حظر الاسلحة الكيميائية بهدف اعاقة اجراء تحقيق موضوعي في هذا الحادث الذي وقع في 24 نوفمبر الماضي".

ولفت البيان الى "ان روسيا حذرت مرارا من ان الدوائر الغربية تزود الارهابيين في سورية ومنظمة الخوذ البيضاء بمواد سامة". واضافت "ان هذه الممارسات كانت تتزامن دائما مع تهديدات تطلقها الدوائر الامريكية على اختلافها بتوجيه ضربة قاصمة للحكومة السورية في حال استخدام الاسلحة الكيماوية".

وأعاد البيان الى الاذهان "ان السلطات السورية وجهت دعوة في 24 من الشهر الماضي لخبراء منظمة حظر الاسلحة الكيميائية بضرورة القدوم فورا الى حلب من اجل الوقوف على حقائق استخدام مواد سامة من قبل المسلحين هناك". واضافت الخارجية الروسية "ان الادعاءات الامريكية تشكل محاولة لتبرئة الارهابيين الدوليين في ادلب وعناصر منظمة الخوذ البيضاء من تهمة استخدام المواد السامة في سورية" معربة عن الاعتقاد بأن "التهم الامريكية هذه تهدف كذلك الى تشتيت الانتباه عن الجرائم التي يرتكبها الامريكيون في شرق سورية حيث تقوم الطائرات الامريكية على مدى عدة ايام بقصف دموي للسكان المدنيين هناك".

وأشار البيان الى "ان الجهات الروسية المختصة تملك أدلة ساطعة حول قيام الارهابيين المرابطين في ادلب بقصف أحياء مدينة حلب بمواد سامة في 24 نوفمبر الماضي". وكانت وزارة الخارجية الامريكية اتهمت سورية وروسيا باختلاق روايات حول حادث استخدام المواد السامة في حلب والعمل من اجل تقويض الهدنة في محافظة ادلب. وقالت بريطانيا مساء اول امس الجمعة انه لا يوجد دلائل حقيقية على تورط المعارضة السورية في الهجوم "المزعوم" بمادة كيماوية في مدينة حلب أواخر الشهر الماضي.

وأكد متحدث باسم الخارجية البريطانية في بيان صحفي انه من المحتمل جدا "ان يكون النظام السوري وروسيا قاما بفبركة الهجوم المزعوم من اجل توريط المعارضة او ان عملية أمنية خرجت عن نطاق السيطرة وحاول الطرفان استغلالها لصالحهما".

وذكر المتحدث ان "النظام السوري وروسيا غالبا ما يقدمان على بث الإشاعات والتضليل لإخفاء أثرهما" مؤكدا ان المزاعم بتورط بريطانيا او حلفائها بهجومات كيماوية في سورية مجرد افتراءات لا أصل لها. واوضح ان بلاده ستواصل العمل مع شركائها الدوليين لمعرفة الحقيقة كاملة داعيا كل من يملك معلومات موثوقة أن يقدمها الى منظمة حظر استخدام الاسلحة الكيميائية.

ونفت الولايات المتحدة بشدة "المزاعم" التي صدرت عن كل من النظام السوري وروسيا وتضمنت اتهاما للمعارضة السورية بشن هجوم بالكلور في شمال غرب حلب الشهر الماضي موضحة أن لديها معلومات "تشير الى تورط أفراد روسيين وسوريين في حادث الغاز المسيل للدموع".

وقال نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية روبرت بالادينو في بيان "في 24 نوفمبر 2018 وجه نظام الأسد وروسيا اتهاما باطلا للمعارضة والجماعات المتطرفة بشن هجوم بالكلور في شمال غرب حلب". وشدد البيان على "أن الولايات المتحدة تدحض بشدة هذه الرواية كما ان لديها معلومات موثوق بها تشير الى احتمال أن تكون القوات الموالية للنظام هي التي استخدمت الغاز المسيل للدموع ضد المدنيين".

وأشار إلى أن الولايات المتحدة "لديها معلومات تشير إلى تورط أفراد روسيين وسوريين في حادث الغاز المسيل للدموع وتعتقد أن كلا البلدين استخدما الحادث كفرصة لتقويض الثقة بوقف إطلاق النار في إدلب".

وأضاف "تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق بعد أن سيطر المسؤولون المؤيدون للنظام على موقع الهجوم في أعقابه مباشرة ما يسمح لهم بتفكيك العينات وتلويث الموقع قبل إجراء تحقيق مناسب فيه من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية" محذرا النظام السوري وروسيا من العبث في الموقع وذلك للمساح بتحقيق محايد ومستقل من قبل المفتشين الدوليين بهدف محاسبة الفاعلين الحقيقيين.

وبحث مبعوث الولايات المتحدة الخاص إلى سورية جيمس جيفري بشكل منفصل مع وزير الدفاع التركي خلوصي أكار والمتحدث باسم الرئاسة التركية ابراهيم كالين تطورات الأوضاع في سورية.

وقالت وزارة الدفاع التركية في بيان ان أكار وجيفري بحثا المسألة السورية وخاصة التطورات الأخيرة في منطقة شرق نهر الفرات ومدينتي ادلب ومنبج.

ودعا أكار واشنطن الى إنهاء علاقتها مع وحدات الحماية الشعبية الذراع التابعة لحزب العمال الكردستاني في سورية والتخلي عن نقاط المراقبة على الحدود الجنوبية لتركيا.

وأكد عزم تركيا على حماية حقوقها ومصالحها وفق القوانين والاتفاقيات الدولية مشددا على رفض بلاده تشكيل "ممر ارهابي" على حدودها الجنوبية. وفي لقاء منفصل بحث كالين مع جيفري توسيع التعاون بين تركيا والولايات المتحدة في منبج ليشمل منطقة شرق نهر الفرات.

مولر: رئيس الحملة الانتخابية السابق كذب على المحققين بشأن مدفوعات واتصالات

الادعاء الأميركي: ترامب وجه محاميه لدفع رشوة لامرأتين قبيل انتخابات 2016

قال الادعاء الأمريكي إن الرئيس دونالد ترامب وجه محاميه الشخصي لدفع رشوة لامرأتين قبيل انتخابات 2016، كما سرد بالتفصيل معلومات لم تكن معروفة من قبل عن محاولة مواطن روسي المساعدة في حملة ترامب.

جاء ذلك في معرض المسوغات التي قدمها ممثلو الادعاء الاتحادي في نيويورك وممثلو الادعاء الذين يعملون مع المحقق الخاص روبرت مولر لتوضيح أسباب مطالبتهم بسجن محامي ترامب الشخصي السابق مايكل كوهين ومدير حملته الانتخابية السابق بول مانافورت، حسبما أظهرت سجلات قضائية يوم الجمعة.

وقال خبراء قانونيون إن السجلات تكثف الضغوط على ترامب إذ تسهم في تأكيد اعتقاد الادعاء بمشاركته في مخالفات تمويلية خلال حملته الانتخابية وتنضم إلى قائمة متزايدة من الاتصالات بين العاملين في الحملة والروس عامي 2015 و2016. قال المحقق الأمريكي الخاص، الذي يحقق فيما إذا كانت حملة الرئيس دونالد ترامب لانتخابات 2016 تواطأت مع روسيا، في وثيقة للمحكمة إن بول مانافورت الرئيس السابق لحملة ترامب كذب على محققين اتحاديين بشأن مدفوعات واتصالات مع مسؤولين في إدارة ترامب.

وقدم مكتب المحقق الخاص روبرت مولر الوثيقة إلى قاضي محكمة جزئية في واشنطن طلب المزيد من التفاصيل بشأن ادعاءات مولر الشهر الماضي بأن مانافورت قد خرق اتفاقا للإقرار بالذنب من خلال الكذب. وأدلى جيمس كومي المدير السابق لمكتب التحقيقات الاتحادي الأمريكي (إف.بي.آي) بشهادته أمام اللجنة القضائية بمجلس النواب يوم الجمعة وقال إنه وافق على الإدلاء بشهادته مرة أخرى في 17 ديسمبر كانون الأول.

بومبيو: مستمرون في دعم الشركاء لمكافحة الفساد

أكد وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أن واشنطن مستمرة بدعم الدول الشريكة في درء ومكافحة الفساد معتبرا أن "الفساد يعرض الأمن القومي الأمريكي والعالمي للخطر".

وقال بومبيو في بيان أصدره بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يحل بعد يومين إن "الفساد يسهل الجريمة العابرة للدول ويغذي الإرهاب ويعيق النمو الاقتصادي والتنمية ويضعف سيادة القانون ويقوض الديمقراطية" مشيرا إلى أنه "في نهاية المطاف يعرض أمننا القومي للخطر".

وأضاف "نحن ملتزمون بمواصلة العمل مع شركائنا في منع الفساد ومحاربته بجميع أنحاء العالم" لافتا الى أن الولايات المتحدة ومن خلال وزارة الخارجية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية تساعد الدول الشريكة في بناء مؤسسات شفافة ومسؤولة وفي تعزيز نظم العدالة الجنائية لمحاسبة الفاسدين. وأكد دعم الولايات المتحدة للمجتمع المدني والصحفيين الذين يقومون بكشف الفساد موضحا "اننا نمنع الفساد من خلال دعم المبادرات العالمية التي تعيد بناء ثقة المواطن في الحكومة".

كما لفت بومبيو إلى أن الولايات المتحدة تتبع سياسة العقوبات المالية الموجهة للفساد وانتهاكات حقوق الانسان من خلال قانون (ماغنيتسكي) العالمي للمحاسبة على انتهاكات حقوق الانسان.

أميركا تتخلى عن اجتماع مجلس الأمن بشأن انتهاكات كوريا الشمالية

قال دبلوماسيون إن الولايات المتحدة تخلت عن مساع لعقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خامس اجتماع سنوي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في كوريا الشمالية هذا الشهر لعدم الحصول على دعم كاف لهذه الخطوة.

ويتطلب عقد اجتماع دعما من تسع دول على الأقل من إجمالي 15 دولة يتألف منها مجلس الأمن. ولم تنجح الصين حليفة بيونجيانج في محاولات منع عقد هذا الاجتماع على مدى السنوات الأربع الماضية. لكن دبلوماسيين قالوا إن ثماني دول فقط أيدت الدعوة لعقد هذا الاجتماع هذه المرة. وقال مسؤول أمريكي "إذا لم نتمكن من إجراء هذه المناقشة الهامة في هذا الشهر، فنحن نأمل أن نعيد النظر في عقد هذا الاجتماع في العام الجديد... ما زالت الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء وضع حقوق الإنسان في كوريا الشمالية".

واتهمت كوريا الشمالية الأسبوع الماضي الولايات المتحدة في خطاب لمجلس الأمن بمحاولة الاستفزاز و"السعي لمواجهة" بتبنيها طلبا في المجلس لعقد اجتماع على الرغم من جهود زعيمها كيم جونج أون والرئيس الأمريكي دونالد ترامب للعمل نحو تحقيق هدف بيونجيانج نزع السلاح النووي.

مقتل 14 في سطو مسلح على بنك بالبرازيل

قالت السلطات في البرازيل إن 14 شخصا بينهم ست رهائن قتلوا يوم الجمعة في تبادل لإطلاق النار بين الشرطة ومسلحين في عملية سطو مسلح على بنك في بلدة صغيرة بشمال شرق البلاد.

وقال مكتب حاكم ولاية سيرا في بيان إن معظم القتلى سقطوا عندما فتحت الشرطة النار على اللصوص لدى محاولتهم السطو على ماكينات الصرف الآلي في فرعين للبنك بشارع رئيسي في ميلاجريس بالولاية.

وأضاف أن خمسة من أفراد العصابة قتلوا في تبادل لإطلاق النار وأن اثنين آخرين توفيا في المستشفى بعد إصابتهما وأن الشرطة قتلت ثامنا بالرصاص أثناء مطاردة.

محكمة استئناف أميركية ترفض تطبيق أمر ترامب بشأن اللجوء

ألحقت محكمة استئناف أمريكية هزيمة بالرئيس دونالد ترامب عندما رفضت السماح بتطبيق أمره الذي يمنع لجوء المهاجرين الذين يدخلون البلاد بطريقة غير مشروعة.

واستشهد ترامب بنظام الهجرة المرتبك لإعلانه في الآونة الأخيرة بأن المسؤولين سيتعاملون فقط مع طلبات اللجوء للمهاجرين الذين يقدمون أنفسهم عند نقاط دخول رسمية. ورفعت جماعات مدافعة عن الحقوق المدنية دعاوى قضائية إذ قالت إن أمر ترامب الصادر في التاسع من نوفمبر تشرين الثاني ينتهك قانون الهجرة.

وأصدر قاض في سان فرانسيسكو في الشهر الماضي أمرا يقيد مؤقتا قواعد اللجوء على مستوى البلاد. ووصفت وزارة العدل هذا الحكم بأنه "عبثي" وطلبت من الدائرة التاسعة لمحكمة الاستئناف السماح بتطبيق سياسة ترامب أثناء سير الدعاوى القضائية.

ودأب ترامب على مهاجمة الدائرة التاسعة، التي تضم عددا أكبر من القضاة الذين عينهم رؤساء ديمقراطيون، متهما إياها بإحباط مبادراته السياسية لا سيما بشأن الهجرة.